**شلل الأمم المتحدة في حلّ النّزاعات الدّولية**

31-01-2023 | 00:00 **المصدر**: "النهار"

* **شارك على**
* [fb](javascript:;)
* [tw](javascript:;)
* [whatsapp](https://api.whatsapp.com/send?phone=&text=%d8%b4%d9%84%d9%84+%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%85%d9%85+%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%aa%d8%ad%d8%af%d8%a9+%d9%81%d9%8a+%d8%ad%d9%84%d9%91+%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%91%d8%b2%d8%a7%d8%b9%d8%a7%d8%aa+%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%91%d9%88%d9%84%d9%8a%d8%a9%20https%3a%2f%2ftinyurl.com%2f2yefo3ys)
* [telegram](https://telegram.me/share/url?url=https%3a%2f%2ftinyurl.com%2f2yefo3ys&text=%d8%b4%d9%84%d9%84+%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%85%d9%85+%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%aa%d8%ad%d8%af%d8%a9+%d9%81%d9%8a+%d8%ad%d9%84%d9%91+%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%91%d8%b2%d8%a7%d8%b9%d8%a7%d8%aa+%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%91%d9%88%d9%84%d9%8a%d8%a9)
* [messenger](javascript:;)
* [linkedIn](javascript:;)

**الأمم المتحدة (أ ف ب).**

[**A+**](javascript:zoomText(2);)[**A-**](javascript:zoomText(-2);)

**د. جمانة الدبس**

تزداد الإنتقادات لمنظمة الأمم المتّحدة لتقاعسها في حلّ النّزاعات في العالم وآخرها الإنتقاد اللّاذع للرئيس [#فلوديمير زيلينسكي](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d9%81%d9%84%d9%88%d8%af%d9%8a%d9%85%d9%8a%d8%b1+%d8%b2%d9%8a%d9%84%d9%8a%d9%86%d8%b3%d9%83%d9%8a) الذي سار ضدّ الفيتو الرّوسي في مجلس الأمن قائلاً " هل أنتم مستعدون لإقفال [#الأمم المتحدة](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%85%d9%85+%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%aa%d8%ad%d8%af%d8%a9) " (5 نيسان 2022) .  
  
كان جلياً منذ البداية أن إعطاء حق النّقض لدولة من الدّول الخمس الدّائمة العضوية سوف يُخضع مصالح الدّول الأربع الباقية لمشيئة الدّولة الخامسة مما يؤدي الى شلل وتعطيل دور المنظمة. لقد أدرك مؤسسو المنظمة أن إرساءها على مبدأ وحدة الدّول الكبرى سيكون رهان له مخاطر إذ أن هذه الوحدة من الممكن أن لا تستمر بعد الحرب. ألا أن التّوافق بين الدّول الكبرى وقاعدة الإجماع في التّصويت كونّت الشّروط الأساسية لبناء المنظمة مما حتّم إعطاء حق النّقض للدول الخمس الدّائمة العضوية كضمان للإجماع حول قرارات مجلس الأمن. في إحدى البرقيات التي أرسلها تشرشل لروزفلت، أثار الأول إمكانية إنفراط الوحدة بين الدّول الكبرى، وشكّ في هذه الحال في نجاح المنظمة الجديدة قائلاً: " في تلك الأحوال نكون قد أقمنا على الرّمل كامل بناء السّلام المستقبلي في العالم" (Alexandra Novosseloff 2003). الى ذلك إعتبر آنذاك الأعضاء المؤسسون أن حقّ النقض لن يستعمل إلا في حالات نادرة حيث تجد الدّول الكبرى نفسها في نزاع فيما بينها. لم يكن مؤسسو المنظمة مدركين آنذاك أن حق النّقض سوف يستعمل في شكلٍ مستمرٍ كلما إختلفت إحدى الدّول الكبرى في الرّأي مع الآخرين إلا أن الأسباب التي أدّت الى شبه شلل المنظمة عديدة ولا تقتصر على حقّ النّقض في مجلس الأمن.  
  
سنة 1950 خلال النّزاع بين كوريا الشّمالية وكوريا الجنوبية إستطاع مجلس الأمن إثر تغيّب الإتحاد السّوفياتي أن يصدر قراراً (القرار 83 في 27 حزيران 1950) يطلب من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التّدخل لحلّ النّزاع الكوري. لكن عندما بدأت قوّات الأمم المتحدة تنفيذ المهمة عاد الإتحاد السوفياتي ليشغل مقعده ممّا شلّ مجلس الأمن. فأحالت الولايات المتحدة القضية الكورية الى الجمعية العمومية. تجدر الإشارة الى الدّور الأميركي الأساسي في تحريك مؤسسات الأمم المتحدة، مجلس الأمن والجمعية العمومية لإتخاذ القرارات من أجل حلّ النّزاع الكوري خاصّة أن وحدات الأمم المتحدة كانت تتلقى أوامرها من واشنطن.  
  
لم تكن العملية العسكرية في كوريا في نظر الكثيرين من المسؤولين والباحثين عملية أجرتها الامم المتحدة إنّما إعتبرت كعملية أميركية حازت على موافقة الأمم المتحدة. صوّتت الجمعية العمومية على مشروع قرار أحاله وزير الخارجية الأميركي أنذاك دين أتشسون (Dean Acheson) " الوحدة من أجل حفظ السّلام". كان الهدف من هذه العملية، إعطاء الجمعية العمومية إمكانية إيحال القرارات مكان مجلس الأمن في حالات تعذّر المجلس القيام بمهماته بسبب حق النقض.  
  
لم يستعمل قرار أتشسون كثيراً. تمّ إستعماله من سنة 1950 حتّى سنة 1987 إحدى عشر مرةّ خاصّة مع تغيّر الغالبية في الجمعية العمومية إذ أصبحت تميل إلى دول " العالم الثّالث" (1980-1960). تجدر الإشارة ألى أن هذا القرار تم إستعماله في لبنان خلال أحداث 1958.  
العملية العسكرية الوحيدة أثناء الحرب الباردة التي نفذتّها الأمم المتحدة هي خلال أحداث الكونغو (1961-1960) وقد أدّى فشل هذه العملية الى تحييد الأمم المتحدة عن التّدخل عسكرياً في النّزاعات التي تنشب في العالم. وقد استعيض عن العمليات العسكرية عمليات حفظ السّلام في النّزاعات التي لم تعطَ حق إستعمال السّلاح سوى للدّفاع عن النّفس.  
  
من الأسباب الرّئيسية التي أدّت الى فشل هذه العملية قرارات مجلس الأمن والجمعية العمومية التي أعطت الأمين العام صلاحية المساعدة العسكرية لحكومة الكونغو. لم تحدد حجم قوات الأمم المتحدة التي يجب إعدادها كما لم يكن هنالك توجيهات واضحة ومحددة للأمين العام من قبل مجلس الأمن لذا كان للأمين العام هامشاً واسعاً في حرية التّصرف ممّا حمله على الإصطدام أحياناً مع سياسة ومصالح إحدى الدّول الكبرى، خاصة الإتحاد السّوفياتي الذي كان يدعم لوممبا، واعتبر أن عملية الأمم المتحدة في الكونغو أتت ضدّ لوممبا. عندما أجاز مجلس الأمن للأمين العام حق إستعمال القوة (القرار 169، تشرين الثاني 1961) لم يعطَ الوسائل اللازمة لمواجهة الجيوش الكونغولية إضافة ألى أن قوات المنظمة الدّولية لم تكن على استعداد لمواجهة هذه الجيوش وكانت ملزمة بعدم أخذ المبادرة والرّد فقط في حالة الدّفاع عن النّفس.  
  
كان دور الأمين العام في تحضير وإعداد العملية مهماً جداً خاصة في تنظيمها على الأرض إلا أنّ الأمانة العامة لم تكن تملك الوسائل للقيام بعملية من هذا الحجم ولم تكن مهيأة لهذا النّمط من العمليات إضافة الى حرية العمل المتروكة للدول الأعضاء التي اساءت الى العملية.  
  
غموض التفويض المعطى للأمين العام إنعكس سلباً على الأرض فأخذت قوة الأمم المتحدة في الكونغو (ONUC) تتردد في المواقف التي كان عليها أن تحزم فيها أمرها تجاه القوات المجابهة خاصة أن تجهيزها العسكري لم يكن كافياً. في المحصّلة لم تتماش المنظمة (مجلس الأمن والأمين العام) مع تطوّر النّزاع في الكونغو إذ تصاعدت التدّخلات الأجنبية والصّدامات القبلية وتكاثرت الميليشيات فلم تراجع المنظمة الأهداف التي إتخذتها في البدء، لذا لم تستطع التكيّف مع تفاقم الأحداث، والتّصدّي للعوامل الجديدة.  
  
رغم الصّعوبات التي جابهتها المنظمة في الكونغو، إستطاعت أن تحقق أهدافاً هامةً تجاوباً مع مهمتها الأصلية، خاصة أنها إستطاعت أن تتغلب على تشومبي ((Tchombé في مقاطعة الكاتنغا وتلغي الحالة الإنفصالية.  
  
مجمل العملية لم يرق للدول الكبرى، خاصة الإتحاد السوفياتي وفرنسا. وأزعجهما الدّور التّنفيذي للأمين العام دون مراقبة مجلس الأمن وقد أخافها خاصة تفوّق الدّول النّامية في الجمعية العمومية التي حصّنها قرار أتشسون مما اعتبرته خطراً على مصالحها. بعد هذه العملية قررت الدّول الأعضاء السّيطرة من جديد على زمام الأمور والقرارات لإعادة التّوازن بين سلطات الأعضاء الرئيسية في المنظمة. التّرتيبات الجديدة إنعكست سلبياً على دور الأمم المتحدة ككل إذ أضعفت دورها في حلّ النّزاعات الدّولية، وخاصة الدّور العسكري. عند تعثر مهمة اليونيفيل في جنوب لبنان بعد الإجتياح الإسرائيلي سنة 1978 حاولت الحكومة اللبنانية مراراً لدى مجلس الأمن توسيع الصّلاحيات العسكرية لقوة حفظ السّلام كي تستطيع إتمام مهمتها، لكن دون جدوى، فلم تتعدَ مهمة القبعات الزّرق الفصل بين المتقاتلين، حتّى أن هذه القوات تعرضت مراراً لإطلاق النّار، ولم تستعمل حقّها في الدّفاع عن النفس.  
  
بعد إنهيار الإتحاد السّوفياتي وإنتفاء الحرب الباردة إعتبر البعض أن الأمم المتحدة سوف تلعب دوراً مميزاً في حل النّزاعات في العالم إلّا أن أزمة يوغوسلافيا برهنت العكس.  
  
قوة حفظ السّلام في يوغوسلافيا (Forpronu) لم تكن على مستوى النّزاعات التي نشبت إثر إنفصال كرواتيا وسلوفينيا عن يوغوسلافيا ولحقت بهم البوسنة بعد بضعة أشهر. المهمة التي أوكلت إلى قوّة حفظ السّلام في البدء كانت مراقبة "مناطق الأمن" والمحافظة عليها منزوعة السّلاح، وملاذاً آمناً للسكان الذين كانوا يلجأون اليها ومعظمهم من المسلمين. في البوسنة، إنتهك الصّرب معظم هذه المناطق بالقوة خاصة سريبرينتشا (Srebrenica) سنة 1995 أي حيث إرتكبوا مجزرة ذهب على أثرها بين سبعة وعشرة آلاف ضحية دون أي تدخل من قوة الأمم المتحدة وكان العذر أن الوحدة لم تكن تتجاوز المئة وخمسين عسكرياً.  
  
حقيقة الأمر أن المهمة الموكلة الى قوة حفظ السّلام لم تكن تنطبق على الواقع على الأرض. أولاً المهمة لم تكن واضحة المعالم والصّلاحيات السّياسية والعسكرية كما أن القوى المفصولة والأسلحة المرصودة لم تكن كافية.  
  
صوّت مجلس الأمن على قرارات عدّة حول يوغوسلافيا، كانت تجيز عمليات عسكرية إلا أن أي من هذه القرارات لم تحققّ لعدم رغبة أيّ من الدّول الكبرى أن تنخرط في أتون النّار في البلقان. وقد ذكر الأمين العام كوفي أنان فيما بعد عن يوغوسلافيا أن إمكانية تكييف المهمات مع الواقع على الأرض ذات أهمية قصوى لنشر قوة ملائمة. إلا أن الخطوات التي إتخذّها مجلس الأمن كانت قليلة الفعالية للتصدي "للتطهير العرقي" الذي حصل. كان المنتظر من مجلس الأمن قرار سياسي ورؤية سياسية على مستوى الوضع القائم. إلا أن أعضاء مجلس الأمن رفضوا التّعاطي مع الأمر الواقع فظلّوا في عداد المتفرجين.  
  
كذلك الأمر في رواندا، لم يعطَ تفويض لقوة الأمم المتحدة ينطبق على الوضع القائم على الأرض. أرسلت الأمم المتحدة قوة حفظ سلام تقليدية، لم يعطها مجلس الأمن سلطة قمعية رغم المعلومات التي وصلت عن تدهور الوضع في رواندا. عندما بدأت المجازر أدركت قوّة الأمم المتحدة (MINUAR) أنها عاجزة عن التّصدّي للجهات المتصارعة نظراً لعدم تجهيزها بالوسائل اللازمة. حاولت القوّة الحصول على تعليمات من نيويورك ولكن دون جدوى. حتّى أنّها لم تستطع أن تحمي الجماعات التي التجأت الى المقر العام لقّوات الأمم المتّحدة. الى ذلك أظهر تقرير إستقصاء أجرته الأمم المتحدة سنة 1999 مسؤولية الدّول الأعضاء الذين تصرفوا بلامبالاة تجاه المجازر التي حصلت في رواندا.  
  
هكذا أظهرت منظمة الأمم المتحدة عجزها في الصّراعات الرّئيسية في التّسعينات خاصة التي حصلت في يوغوسلافيا ورواندا.  
  
سيطرة الولايات المتحدة على منظمة الأمم المتحدة أعاق تحرّكها. إعتبر بطرس بطرس غالي سكرتير المنظمة بين 1992-1996 أن الأمم المتحدة لم تستطع أن تفرض نفسها بعد نهاية الحرب الباردة. يعتبر بطرس غالي أن للولايات المتحدة دوراً كبيراً في هذا الفشل: "تبلغ قوة الماكينة الأميركية حدّاً يمكن أن تخنق أميناً عاماً" (Pierre –Edouard Deldique 2003)  
حاول بطرس غالي إدخال إصلاحات لتقوية دور المنظمة وتحسين أدائها، لتحويلها من تنظيم قائم على الإستشارات والتّداول الى تنظيم فعّال على الأرض. مما طرحه بطرس غالي في بداية عهده كأمين عام محاولة حصر النّزاعات في بداياتها. لقد اقترح ضرورة خلق جهاز إستخبارات خاص بالأمم المتحدة ووحدات فرض سلام . هذه التّغييرات التي حاول إدخالها في بداية عهده لم ترق للدول الأعضاء وخاصة الولايات المتحدة. فالمسموح به كان تخفيض التّكاليف والإنفاق وليس تغييرات جذرية من الممكن أن تتعارض مع مصالح الدّول الأعضاء.  
تصدّت الولايات المتحدة لإعادة إنتخاب بطرس غالي لدورة ثانية بكل قواها، وكانت المندوبة الدّائمة للولايات المتحدة آنذاك مادلين أولبرايت تمثل رأس الحربة لهذه الحملة .  
  
وفي أواخر عهد بطرس غالي تصدّرت مقولة لمادلين أولبرايت أروقة الأمم المتحدة: " الأمم المتحدة لا تستطيع أن تفعل سوى ما تسمح به الولايات المتحدة" .  
  
غُيبت منظمة الأمم المتحدة تماماً في بعض النّزاعات كالإجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982 على طلب من الولايات المتحدة وإسرائيل.  
  
رغبة الولايات المتحدة في تنظيم وإدارة عمليات حفظ سلام من خارج الأمم المتحدة حيث أمكن، تعود الى تراجع نفوذها في المنظمة إذ كانت الولايات المتحدة تعتبر المنظمة كأداة للصراع ضدّ الإتحاد السّوفياتي والشّيوعيين. في الوقت الذي لم تعد المنظمة قادرة على تحقيق هذا الهدف، تضاءلت أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة خاصّة في عهد الرئيس ريغان .  
  
أما بالنسبة لإسرائيل، فقد أخذت تعتبر أن منظمة الأمم المتحدة ضدّها منذ حرب السّويس. وقد زاد إستياؤها من المنظمة إثر القرارات التي إتخذتها الأمم المتحدة والتي كانت تنتقد إسرائيل لهجماتها ضدّ الفلسطينيين في جنوب لبنان وفي الأرض المحتلّة.  
  
لذا قررت الولايات المتحدة الإستعانة بقوة متعددة الجنسيات من خارج الأمم المتحدة لترحيل الفلسطينيين سنة 1982 وقد أعيدت هذه القوة الى لبنان بعد خروجها منه، إثر مجزرة صبرا وشاتيلا. وقد فشلت هذه القوة فشلاً ذريعاً في مهمتها وهي إرساء السّلام في لبنان ومساعدة الدّولة اللبنانية على إعادة سلطتها على كامل أراضيها.  
  
استعيض عن قوات الأمم المتحدة لحفظ السّلام في حالات عدّة كما حصل في أحداث الكوسوفو (1998-1999) حيث تدخّلت قوّات من منظمة حلف الشمال الأطلسي وقصفت البلاد خلال شهرين ثمّ إنسحبت بعد معاهدة Kumanovo ولم تنل هذه القوة موافقة الأمم المتحدة. أرسلت الى كوسوفو بعثة من الأمم المتحدة لإدارة البلد مؤقتاً بعد توقف القتال.  
  
ومن أهم مقومات الفشل العسكري لقوات الأمم المتحدة هو "تغييب لجنة الأركان العسكرية" التي نصّت عليها المادة 47 من ميثاق الأمم المتحدة، والتي أوكلت اليها، تقديم المشورة ومساندة مجلس الأمن بكل ما يتعلق بالوسائل العسكرية التي يحتاج اليها المجلس للمحافظة على السّلم والأمن الدّولي.  
  
كانت هذه اللجنة المؤلفة من الأعضاء الدّائمين لمجلس الأمن، والتي أرادها الميثاق مستقلّة، عكست فعلياً مواقف الدّول الأعضاء الدّائمين المتضاربة فلم يتسنَ لمجلس الأمن حيازة جهاز إستشاري عسكري مستقل الى جانبه لذا كان المجلس غير مهيأً منذ البدء لإدارة عمليات عسكرية.  
  
شلل الأمم المتحدة مردّه الى عجز في ثلاثة قضايا رئيسية. غياب الإرادة السّياسية التي تنقص الأعضاء الأساسيين، إفتقار المنظمة الى الإستثمارات اللازمة مما يجعلها عرضة لأزمة مالية دائمة وأخيراً عدم وجود رؤيا شاملة مما يضطر نظامها الى مجابهة الأزمات بشكل يومي، فتتكيّف مع التّغيّرات بصعوبة بالغة.  
  
إصلاح المنظمة يتردّد منذ زمن طويل، إلا أن الحاجة للإصلاح أصبحت ماسّة.  
  
قُدّم حتّى الآن برنامجان للإصلاح. الأول قدّمه الأمين العام الأسبق بطرس غالي: "مذكرة من أجل السّلام" "Agenda pour la paix" والثّاني قدّمه وزير الخارجية الأسبق في الجزائر الأخضر الإبراهيمي. إقترح بطرس غالي إصلاح الإدارة التي ترزح تحت ثقل بيروقراطية يشلّها فائض الموظفين الأمميين . فاقترح البدء بإزالة الموظفين الذين لا عمل مجدٍ لديهم. ومن ثمّ إعادة تنظيم الأمانة العامة كي تصبح أكثر دينامية وفاعلية وتؤّلف من وحدات إدارية " ذات مسؤوليات محدّدة وهرمية واضحة" إلا أنه إصطدم بلامبالاة المؤسسة ومقاومة الدّول الأعضاء. أما تقرير الإبراهيمي فقد حدّد أنه على المنظمة لكي تنفّذ مهامها الأساسية لحفظ وتدعيم السّلام عليها أن تقوم بتغييرات مؤسساتية، أن تؤّمن تمويلاً كافياً وأن يجدّد أعضاؤها إلتزاماتهم بالمنظمة.  
  
وقد لاحظ التّقرير الصّعوبات التي تعتري عمليات حفظ السّلام التي تنفّذها المنظمة كذلك التّقصير في النّواحي العملانية والتّنظيمية.  
  
من ناحية اخرى تطرح منذ زمن بعيد قضية إصلاح مجلس الأمن. يعتبر المجلس في الوقت الحاضر "كنتاج للحرب العالمية الثّانية ولا يعكس الوقائع الإقتصادية والسياسية والعسكرية القائمة" في أيامنا هذه. خاصة أن المجلس لم يعد يمثّل منظمة أخذت تتحوّل شيئاً فشيئاً الى منظمة كونية نسبة للعدد المرتفع من الدّول التي انتمت اليها على مرّ السّنين. لا يمثّل مجلس الأمن من حيث تكوينه سوى 8% من 191 دولة تنتمي الى المنظمة لذا يُطرح بشكلٍ جديّ توسيع التّمثيل في المجلس. رغم أن سمة المجلس الأصلية كانت مسؤولية وقدرة الدّول الكبرى تجاه الدّول الأخرى لحفظ الأمن والسّلام، إلا أن الدّول الأعضاء تعتبر اليوم أن إصلاح مجلس الأمن يجب أن يجمع قدراً ملائماً من توسيع التّمثيل مع الحفاظ على الفعالية والسّرعة في عملية إتخاذ القرار.  
  
منذ خمسين سنة وإصلاح منظمة الأمم المتحدة مطروح على بساط البحث والدّول الاعضاء تعارضه هل تتخّذ أخيراً قراراً بإصلاح منظمة أخذ الشّلل يعتريها منذ عشرات السّنين؟ ولم تعدّ فعّالة في الصّراعات التي تنشب في العالم.